

CD/PV.920
20 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العشرين بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم المتحدة، بجنيف،

يوم الخميس ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد جيسمون قاصري (إندونيسيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٢٠ لمؤتمر نزع السلاح.

علمنا تَوّاً بكارثتي الطائرتين المأساويتين اللتين وقعتا بالأمس. فقد تحطمت، في باكستان، طائرة تابعة لسلاح الطيران كانت تقل على متنها ١٧ شخصاً، منهم قائد القوات الجوية للبلاد، موشاف علي مير، وعدد من كبار المسؤولين. أما في جمهورية إيران الإسلامية، فقد قتل ٣٠٢ من الأشخاص كانت تقلهم طائرة عسكرية، في أسوأ كارثة شهدتها البلاد. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن كافة وفود مؤتمر نزع السلاح، عن بالغ أسفنا وعميق تعاطفنا إزاء هذه المأساة التي أودت بحياة الكثيرين. وأودّ، في نفس الوقت، أن أقدم، باسم مؤتمر نزع السلاح، تعازينا إلى أسر الضحايا وحكومي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

وأودّ أن أعلمكم بأن أمانة المؤتمر تلقت مذكرة شفوية بعد ظهر يوم الجمعة الماضي من القائم بالأعمال العراقي تفيد بأن العراق لن يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأُحيلت نسخ من هذه المذكرة إلى منسقي المجموعات، في يوم الاثنين ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبناء على ذلك، ستتولى آيرلندا رئاسة المؤتمر عقب رئاسة إندونيسيا له.

ولديّ في الجلسة العامة لهذا اليوم متحدثان، هما، السيد جورج إيفان مورا غودوي، سفير كوبا، والسيدة كونيكو إنوغوشي، سفيرة اليابان. على أنني أود، قبل أن أعطيتهما الكلمة، أن أدلي ببعض الملاحظات الافتتاحية بمناسبة تولي إندونيسيا رئاسة المؤتمر.

الزملاء المقرون، أود في البداية أن أعبر عن شكرنا للرئيس المنتهية مدته، السفير راكيش سود، على ما بذله من جهود حثيثة رمت إلى استهلال الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح. كما أننا نقدر تقييمه الشامل جداً لنتائج مشاوراته وهو التقييم الذي عُرضَ علينا خلال الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس الماضي.

وأعزم أن أواصل جهوده، متخذاً ما توصل إليه من نتائج نقطة بداية لمشاوراتي مع أعضاء المؤتمر. كما سأُنظر، خلال قيامي بذلك، في تحليلات سلفي الموقر في هذا المنصب، واستنتاجاته وتوصياته الشاملة وسأُنظر أيضاً في كافة المقترحات التي قدمتها الوفود ومجموعات الوفود.

وبالرغم من أن المؤتمر قد جمّع، على مر السنين، عدداً كبيراً من المقترحات والأفكار عن كيفية تطوير أعماله الموضوعية، لا زلنا غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وكثيراً ما أشار رؤساء المؤتمر السابقون إلى أن ما يواجهه المؤتمر من مشاكل هو أساساً مشاكل ذات طابع سياسي. وإني لأشاطركم هذا التقييم، وآمل بالتالي، أن يعمد المؤتمر، أثناء دراسته الدقيقة لمختلف العروض والمقترحات وسعيه للتوصل إلى حلول

توفيقية، إلى تركيز اهتمامه أولاً وقبل كل شيء على الإطار السياسي للمشاكل، وأن يهتدي دوماً بروح المسؤولية الجماعية للسلم والأمن الدوليين.

ولم يتفق المؤتمر بعد على برنامج عمله، على أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من تطوير الأعمال الموضوعية باستخدام الوسائل التي لا زالت متاحة لنا. ومن الضروري أن يحافظ المؤتمر على قدراته التفاوضية وأن يشرع في نقاش موضوعي. وبرغم كل شيء، أقرّ المؤتمر جدول أعماله، وفقاً لما تنص عليه المادة ١٩ من النظام الداخلي، "تجري أعمال المؤتمر في جلسات عامة، وكذا باتباع أي ترتيبات إضافية يتفق عليها المؤتمر، مثل عقد جلسات غير رسمية بحضور خبراء أو بدوهم". وبناء على ذلك، أود أن أناشدكم الاستفادة الكاملة من هذه الآلية، التي ربما تكون أهم آلية متاحة لنا خلال هذه المرحلة، والتي يمكن استخدامها فوراً لكي يشرع المؤتمر في الأعمال الموضوعية. وكما يتبين من تاريخ المؤتمر، فإن إجراء تبادل متعمق وفعال للآراء حول القضايا المتعلقة بجدول الأعمال خلال الجلسات العامة، يشكل مرحلة لا غنى عنها قبل إجراء أية مفاوضات.

ونحن قلقون إزاء تجمد الموقف في المؤتمر حالياً. ولذلك، لا بد لنا من أن نضع جهودنا للتغلب عليه، ونظهر حماسنا ودرجة المرونة والتكيف اللازمة لإيجاد حل توافقي، يتيح لنا العودة إلى العمل. وآمل بإخلاص أن يستفيد المؤتمر من هذه الفرصة ليعيد تأكيد دوره، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد على مستوى العالم في مجال نزع السلاح، القادر على وضع صكوك قانونية جديدة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح لما يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، السفير جورج إيفان مورا غودوي.

السيد مورا غودوي (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية، يا سيدي الرئيس، أن أعرب عن مشاركة كوبا لكم، فيما قدمتموه لتوكم من عبارات عزاء لشعبي باكستان وإيران وحكومتيهما للخسارة الفادحة في الأرواح التي أسفر عنها هذان الحادثان المفجعان.

وبمناسبة حديثي للمرة الأولى في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك. ويسر وفدي بصفة خاصة أن يشهد تولي إندونيسيا لرئاسة مؤتمر نزع السلاح، ولكم أن تثقوا في تعاون كوبا الكامل معكم في هذا المسعى.

كما أهني السيد راكيش سود، سفير الهند، على ما أبداه من نشاط وفطنة في أثناء رئاسته، وعلى ما قدمه من إسهامات في عملنا.

واسمحوا لي في البداية أن أضيف أن كوبا تؤيد كافة الملاحظات التي أدلى بها سفير جمهورية إيران الإسلامية الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ في بداية دورتنا لعام ٢٠٠٣.

وصدقت كوبا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو. وهكذا أصبحت أول منطقة مأهولة في العالم خالية من الأسلحة النووية و متمسكة بالالتزام الذي يفرضي بعدم استخدام هذه الأسلحة مطلقاً ضد الدول الأطراف، حقيقة ملموسة. وبالمثل، أصبحت كوبا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الدولة الطرف الـ ١٨٨ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورحب المجتمع الدولي بهاتين الخطوتين، وخصوصاً لاتخاذهما في ظل ظروف دولية عصيبة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، أصبح فيها دعم تعددية الأطراف والقانون الدولي والأمم المتحدة ككل، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكان قرار كوبا هاماً وبخاصة في مواجهة ما تبديه القوة النووية الرئيسية - وهي القوة الوحيدة في نصف الكرة الغربي - من عدائية دائمة ضد بلادنا.

وقد أوضحنا في مناسبات سابقة أنه ينبغي ألا يفسر التزامنا بمعاهدة عدم الانتشار على أنه تغيير في موقف كوبا المعروف جيداً فيما يتعلق بأوجه القصور التي تشوب هذه المعاهدة وطابعها التمييزي. ونؤكد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الحل النهائي لما تشكّله من أخطار. وهذا هو الضمان الوحيد لعدم لجوء الدول الحائزة لهذه الأسلحة إلى استخدامها ولعدم التهديد باستخدامها كوسيلة من وسائل الضغط في العلاقات بين الدول.

وكوبا مستعدة لتنفيذ التزاماتها والوفاء بها ولممارسة حقوقها كطرف في كلتا المعاهدتين اللتين أشرت إليهما. وفي هذا السياق، بدأ بلدي فعلاً التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاقات الضمانات المتصلة بالمعاهدتين. وستعمل كوبا بفعالية في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب تلك الدول التي تشاطرننا القلق إزاء قيود المعاهدة وعدم امتثال القوى النووية لالتزاماتها بموجبها.

وهذا الزمن ليس أنسب الأزمنة لبلوغ الأهداف التي أنشئ من أجلها مؤتمر نزع السلاح.

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الفاجعة، لم تتجه مكافحة الإرهاب إلى حشد رد منسق على الصعيد الدولي استناداً إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بل إنها اتخذت ذريعة جديدة لغرض سياسات ومذاهب تدعو إلى الحرب من طرف واحد، مثل مبدأ "الحرب الوقائية" الجديد، وهو مبدأ غير مقبول كلياً فهو غير شرعي ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتتحكم المعايير المزدوجة في تقييم سلوك الدول على الصعيد الدولي، وتعتقد بعض هذه الدول، التي يأخذها سكر القوة، أن من حقها وضع قوائم بدول الخير ودول الشر والحكم على جرائمها وتحديد العقوبات.

وتشارك كوبا حركة عدم الانحياز في رفضها للادعاءات التي لا تستند إلى أساس بشأن عدم الامتثال للصكوك الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وفيما تراه من ضرورة لأن تقدّم الدول الأطراف أدلة تثبت صحة هذه الادعاءات، وأن تطبق الإجراءات المحددة في هذه الصكوك للتحقق من شكوكها.

ولا يمكن السماح لحملة مكافحة الإرهاب بأن تشكّل خطراً على السلم والأمن الدوليين، أكبر من خطر الولايات التي تدعي محاربتها. وهذه الحقيقة أو كدها باسم شعب كوبا، الذي قاسى من فظاعة الإرهاب نتيجة للسياسات العدائية للولايات المتحدة الأمريكية. كما تجلّت المعايير المزدوجة التي تطبقها الولايات المتحدة في السجن الجائر في تلك البلاد لخمسة شبان كوبيين، كانوا يكافحون لمنع الأعمال الإرهابية، لا ضد كوبا فحسب، بل أيضاً ضد الولايات المتحدة ذاتها. ويناضل الشعب الكوبي حالياً من أجل إطلاق سراحهم.

إن الحرب على وشك الاندلاع. ومع أنها لم تبدأ بعد، فإن آثارها قد تكون ملموسة فعلاً في كافة الأنحاء. فحالات التوتر وعدم اليقين آخذة بالتعاظم مسببة زيادة حادة في أسعار النفط واضطراباً في الاقتصاد العالمي. وفي حالة شن الحرب في النهاية على العراق، فإن تأثيرها سيشمل جميع البلدان دون استثناء. وسيتعرّض العالم لمخاطر اقتصادية وتوترات سياسية خطيرة في خضم الأزمة الشديدة التي يمر بها. وفي كل منطقة دون استثناء، يكتسح الناس للإعراب عن معارضتهم بأقصى عزم للحرب، والدعوة إلى السلام. وترفض الغالبية العظمى للمجتمع الدولي الحرب، ولا تقبل القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بإرادة منفردة، والذي يهزأ بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويتجاهل مسؤولية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذه الحرب ستكون حرباً دونما داع تستند إلى ذرائع غير معقولة ولا مؤكدة.

ونحن أيضاً نشعر بالقلق مثل أولئك الذين يرون في المأزق الذي يعاني فيه هذا المؤتمر ضياعاً لفرصة تعزيز تعددية الأطراف ومعالجة المشاكل الأمنية الحالية التي يواجهها العالم. وهذا سبب وجيه يدعونا إلى مواصلة البحث عن طريق للخروج من هذه الحالة الناجمة عن حقيقة يجب ألا نخطئها - وهي انعدام الإرادة والالتزام السياسيين لدى بعض الدول، وليس انعدام الصيغ والمقترحات بشئ أنواعها.

ومن الصعب فهم سبب المعارضة الشديدة لفكرة العمل المتعدد الأطراف وبدء المفاوضات حول نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي، في الوقت الذي ترتبط فيه كلتا المسألتين ارتباطاً وثيقاً بالتوترات الحالية، حتى إن كان المطلوب هو النظر إلى المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم، من منظور حملة مكافحة الإرهاب الدولي فقط.

وإصرارنا المستمر على عدم الانتشار بوصفه الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة الناجمة عن الأسلحة النووية، سيكون سبيلنا إلى الفشل. ولن يؤدي إصرارنا على منح امتيازات لقلة من الدول على حساب دول أخرى، سوى

إلى الإحباط والجمود، وخصوصاً في نظام دولي ما انفك فيه، إبلاء الاعتبار اللازم لمبدأ مساواة الدول في السيادة، يمثّل منذ أكثر من ٥٠ عاماً واحداً من الضمانات الأساسية للسلم والأمن الدوليين.

وفي السياق الدولي الجديد، يتضح بشكل متزايد أن النهج المتعدد الأطراف هو الخيار السليم الوحيد لحل المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن. وإن علينا مسؤولية جماعية لمنع زحف التزعة الانفرادية وتقويضها المستمر لدور الأمم المتحدة. وقد قدّم المجتمع الدولي دعمه الشديد لتعددية الأطراف، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال دورتها السابعة والخمسين، بأغلبية كبيرة، القرار ٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والمعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وتعتبر كوبا أن من المهين التحدث في هذا المحفل عن تعددية الأطراف، مع عدم الاكتراث في الوقت ذاته بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعرقلة المفاوضات بشأن بروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، على الرغم مما تقدمه كافة الدول الأطراف في هذه الاتفاقية من دعم لإبرام هذا البروتوكول. وعلاوة على ذلك، ليس من المقبول في هذا المؤتمر أن يستمر التهديد باستخدام الأسلحة النووية استخداماً من جانب واحد ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، بينما يتم رفض المباحثات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

كما أن هناك تناقضاً بين الادعاء بممارسة سياسات تقوم أساساً على تعددية الأطراف، من جهة، ومن جهة أخرى رفض التعاون الدولي ورفض تسوية النزاعات تسوية سلمية ورفض الحوار وتدابير بناء الثقة، وجميعها ضرورية لإقامة علاقات ودية ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين الشعوب والأمم، على نحو ما أكّده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أشرت إليه.

وتكمن حلول المشاكل الحالية في التعاون الدولي، وفي الإحجام عن فرض الأفكار بالقوة والعودة إلى الصيغ الشاملة والقائمة على المشاركة لتسوية النزاعات والالتزام الفعال بإجراءات معينة لتزع السلاح وعدم الانتشار ومعالجة الأسباب الجذرية لتزاعات البشر ومشاكلهم، وهي الأسباب التي ترجع في معظم الأحوال إلى تخلف الشعوب وما ينجم عنه من جوع ومرض وفقير وافتقار إلى التعليم.

وتحترم كوبا مبادئ التعاون الدولي في ميدان العمل الطبي الذي تنفذه مع العديد من البلدان الصديقة، للمساعدة في إنقاذ الأرواح والسعي إلى التخفيف من معاناة أعداد كبيرة من الناس الذين تفتك بهم الأمراض كل يوم.

وإن من مسؤوليتنا جميعاً، في الوضع الدولي الراهن، ألا نتوان في بذل الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام القانوني الدولي لتزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلى الرغم مما يشوب هذا النظام من عيوب، فقد كان

بمَثابة ركيزة مهمة لا بديل لها لدعم هيكل السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يكون تعزيز هذا النظام ومواصلة تطويره هدفاً راسخاً للمجتمع الدولي، ول مؤتمر نزع السلاح دور أساسي في تحقيق هذه المهمة. وستواصل كوبا العمل في هذا المحفل من أجل إيجاد صيغ تسهم في تحقيق هذه الغاية، وخصوصاً بدء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي.

وختاماً سيدي الرئيس، أرجو تعميم هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وأعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان، السفيرة كونيكو إنوغوتشي.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سمعت، مثلما ذكرت، نبأ الحوادث المأساوية المفجعة التي وقعت في ثلاثة بلدان. واسمحوا لي، في هذه المناسبة، أن أعرب عن أسى آيات التعاطف والتعازي لحكومات وشعوب كل من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وجمهورية كوريا التي تكبدت خسائر فادحة في الأرواح في هذه الحوادث المأساوية.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أرحي إلى سيادتكم أحر التهاني بمناسبة تقلدكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وستكون مهمتكم شاقة، نظراً لحالة الجمود التي يعاني منها المؤتمر منذ أكثر من ست سنوات. وأدود أنؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم الرامية إلى المضي بنا خطوة إلى الأمام لحسم هذه المشكلة. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لسلفكم، السيد راكيش سود، سفير الهند، الذي مكّن المؤتمر من بدء دورته السنوية بسلسلة والشروع في مباحثات مهمة جداً في هذه المرحلة العصبية.

كما أعرب عن تقديري الخاص للسيد سرجي أوردزهونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر ونائبه، السيد انريك رومان موراي وكافة أعضاء الأمانة الأكفاء على ما يقدمونه من دعم ومساعدة فنيين.

وسيتركز بياني اليوم على قضية وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

يشير تقرير ملتقى طوكيو المعني بمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، الصادر في عام ٢٠٠٠ إلى وجود "نحو ٣ ٠٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء في العالم، لا تخضع سوى نسبة تقل عن ١ في المائة منها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت نسبة تصل إلى ثلثي إنتاج العالم من البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإثراء مخصصة للأغراض العسكرية، وثلثا هذه النسبة - أي حوالي ٣٠٠ ١ طن - تعتبر حالياً فائضاً عن الاحتياجات العسكرية". ومن الواضح، أن هناك حاجة ملحة للحد من هذه المواد

الانشطارية النووية وإدارتها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، في الوقت الذي تتزايد فيه أخطار انتشار المواد النووية إلى الدول والعناصر الفاعلة غير الدول، بما فيها الإرهابيون.

وبغية معالجة هذه المشكلة الخطيرة، اتفقت مجموعة الثمانية، في مؤتمر القمة الذي عقدته في كاناناسكيس، على الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وهذه المبادرة هي برنامج تعاوني قوي لتقديم الدعم إلى مشاريع معيّنة. وتتضمن هذه المشاريع التخلص من البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة وتفكيك الغواصات النووية وضمان الإدارة والتخزين المأمونين للمواد الحساسة وغير ذلك. وإن بلدان مجموعة الثمانية ملتزمة بجمع مبلغ يصل إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة من أجل تنفيذ هذه المبادرة.

وأعلنت الدولتان الحائزتان لأكبر كمية من الأسلحة النووية، أي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أن كل منهما ستتخلص من ٣٤ طناً من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة، لم تعد لازمة لأغراض دفاعهما ويُعتقد أن هذه الخطوة ستكفل نزع كلتا الدولتين للسلاح النووي نزاعاً لا رجعة فيه. وكما أنها خطوة مهمة فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، نظراً لأن التخلص من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة سيخضع لعمليات الرصد والتفتيش. وآمل أن تُبرم الدولتان اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن للسماح وبسرعة تنفيذ تدابير التحقق.

إن الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة جميعها تلتزم بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وتأمل اليابان بقوة أن تستمر هذه البلدان الأربعة في هذا المسار، وتأمل أن تحتذي بها بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول القادرة على حيازة الأسلحة النووية، التي لم تعلن بعد عن هذا الوقف الاختياري، في أقرب وقت ممكن.

وتستند شرعية النداءات الموجهة للبدء فوراً بمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى مختلف الوثائق المتعددة الأطراف، وأود أن استعرض بعضاً منها اليوم في هذا المكان.

أولاً، اتفق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥ على مبادئ وأهداف لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، دعت إلى البدء فوراً بمفاوضات حول وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإنهاء هذه المفاوضات سريعاً. وكان ذلك جزءاً من عملية مساومة سياسية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها، حينما تخلّت الأخيرة إلى الأبد عن الخيار النووي كوسيلة لضمان الأمن القومي. ويعتقد أن السبب الرئيسي للمأزق الذي استمر فترة طويلة في مؤتمر نزع السلاح، هو اختلاف وجهات النظر فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن من الضروري إعادة التأكيد

على أن البدء الفوري بمفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، كان عهداً قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها لتلك الدول غير الحائزة لها في هذا المؤتمر المهم جداً.

ثانياً، اعتمد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وثيقته الختامية التي حثت مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق بشأن برنامج عمل يشمل البدء الفوري بمفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما دعت الوثيقة إلى إنهاء هذه المفاوضات في غضون خمس سنوات.

ثالثاً، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً سنوياً بتوافق الآراء بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ عام ٢٠٠٠.

وأخيراً، وأهم من كل ذلك، اتفق مؤتمر نزع السلاح على الولاية التفاوضية بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدأ المفاوضات في آذار/مارس ١٩٩٥. كما بدأ المؤتمر مفاوضات في عام ١٩٩٨. على أن مدة المفاوضات، كانت في المرتين أقصر مما ينبغي لتحقيق نتائج ملموسة.

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يضيع عاماً آخر، لأن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مستمرة بالانتشار بين الدول والإرهابيين. كما أن وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مهم بوصفها خطوة متعددة الأطراف لترزع السلاح النووي، ستتكمّل مع الخطوات المهمة الأخرى التي اتُخذت عبر السنين المنصرمة من طرف واحد وطرفين. وإن تعاون المجتمع الدولي إزاء عدم تحقيق مؤتمر نزع السلاح لأي نتائج قد بدأ يضعف. كما يُخشى من أن تؤدي عدم فعالية المؤتمر لفترة طويلة إلى إضعاف قدرات التفاوض في جنيف. ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يثبت صلاحيته كهيئة وحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، وذلك ببدء العمل فوراً فيما يخص أوثق الصكوك صلة بالأمن الدولي، ألا وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد اليابان مقترح أموريم (CD/1624) ومقترح السفراء الخمسة (CD/1693)، وكلاهما يشملان ولاية التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بالاستناد إلى تقرير شانون (CD/1299). ونعتقد أن كلا المقترحين يمثلان الخيار الأكثر واقعية، كإطار يسمح المؤتمر نزع السلاح بأن يشرع في ممارسات تتعلق بشقّ المسائل ذات الأولوية بالنسبة لمختلف البلدان. كما نعتقد أن غالبية الدول الأعضاء تشترك في هذا الموقف المرن بشأن وضع برنامج عمل. وإني لأدعو تلك القلة من الدول التي لم تتمكن بعد من تقديم دعمها لرأي الغالبية، بما فيها الصين والولايات المتحدة، إلى أن تبذل أقصى جهدها لتسوية خلافاتها.

وإلى حين الاتفاق على برنامج عمل، يهّم اليابان، بوصفها بلداً يعطي أولوية قصوى لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، العمل في مسارين أولهما هو الحفاظ على الزخم وصون الخبرات التقنية عن طريق تشجيع التعليم ورفع مستوى الوعي العام بهذه المسألة خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح. وستشارك اليابان، واحة ذلك في

اعتبارها، مع أستراليا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تنظيم حلقة عمل بشأن تعزيز نظم التحقق للمعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة، وهي الحلقة التي ستشمل ندوة نقاش حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في ٢٨ آذار/مارس. وبذلك ستشارك حكومتانا للمرة الثانية في تنظيم حلقة دراسية من هذا القبيل في جنيف.

أما المسار الثاني فهو تنشيط المباحثات الموضوعية حول وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في جلسات المؤتمر العامة. ولن تشكل هذه المباحثات مفاوضات بالطبع، إلا أنها ستهيئ الوفود لبدء المفاوضات سريعاً، متى تم الاتفاق على برنامج عمل.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى المناقشة الموضوعية.

وأود الآن أن أوجه نظر المؤتمر إلى بعض المسائل المهمة المتصلة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي يجب أن تتناولها المفاوضات. وخلال السنوات القليلة المنصرمة، نُظمت مجموعة متنوعة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وقد اطلعنا، من خلال هذه الاجتماعات غير الرسمية، على مجموعة محتملة من المسائل الأساسية، التي يحظى بعضها بتقارب في وجهات النظر بشكل عام، بينما لا يتحقق هذا التقارب بالنسبة لبعضها الآخر.

ولا مفر من أن تعالج المفاوضات، قبل كل شيء مسألة الإطار المفاهيمي لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - أي نطاقها. ومن الواضح أن الهدف الأساسي لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية في المستقبل. على أن هناك جانباً واحداً يتعين النظر فيه عند تحديد نطاق المعاهدة، وهو: "المخزونات الحالية".

وهناك خلاف كبير بين من يعتقدون أنه لا بدّ من إدراج "المخزونات الحالية" في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومن لا يرون ذلك، وتدعو ولاية شانون إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، دونما إصدار حكم مسبق على هذه القضية، ويفسر العديد من البلدان هذه الولاية على أنها تركز على حظر "الإنتاج في المستقبل"، بينما تدعو بلدان أخرى إلى أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية معاهدة لنزع السلاح النووي بمعناه الحقيقي.

ومن الناحية النظرية، هناك خيارات متاحة فيما يتعلق بمسألة المخزونات، وهي إما استثناء هذه المخزونات من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو إدراجها فيها بطرائق عديدة أو معالجتها في إطار اتفاق أو اتفاقات أخرى يتم التفاوض بشأنها بالتتابع، أو بالتزامن مع التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعرضت جنوب أفريقيا وجهة نظرها المبنية على التجربة (CD/1671) والتي تستبعد، فيما يتعلق بما أُنتج سابقاً من

مواد تدخل في صناعة الأسلحة، إمكانية التحقق من دقة الإعلان عن هذه المواد، وهذا رأي يستحق الاهتمام وقُدِّمت مقترحات، في حلقات دراسية وحلقات عمل سابقة، بشأن كيفية ربط معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمسألة المخزونات. ويدعو أحد هذه المقترحات إلى معالجة مسألة المخزونات في ديباجة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لتمهيد الطريق أمام التفاوض بشأنها في المستقبل. وقد تكون مناقشة مسألة المخزونات كتدبير طوعي من تدابير بناء الثقة جديرة بالاهتمام.

ويتمسك البعض بإدراج المواد الانشطارية الموجهة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ضمن نطاق المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وليس بوسع اليابان أن تقبل هذه الحجة، لأن من الواضح تماماً في الولاية التفاوضية، أن هدف المفاوضات هو التوصل إلى حظر لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. والاستخدامات السلمية المشمولة بالضمانات لا تضر بغرض نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. والأهم من ذلك، أن مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن تبدأ إذا ما أُعيد فتح القضايا التي حُسِّمت في الولاية بالفعل.

وترتبط المسألة الثانية بالمداولات التقنية. وبصرف النظر عن مسألة المخزونات الحالية، فإن الهدف الأساسي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في المستقبل. وستكون هناك حاجة لمداولات تقنية جوهرية لتحقيق هذا الهدف، دون المساس بالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن بحاجة، من خلال هذه المداولات، إلى تحديد نطاق المواد التي يتعين إخضاعها للرصد، فضلاً عن إعداد نظام تحقق دولي بغية ضمان مصداقية المعاهدة على نحو وافٍ.

وهناك اتفاق عام في الآراء بشأن إمكانية استخدام البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء استخداماً مباشراً في صنع الأسلحة النووية وغير ذلك من الأجهزة المتفجرة. والمسألة واضحة إلى حد ما، بالنسبة لحالة اليورانيوم عالي الإثراء. إذ يمكن استخدام نظير اليورانيوم ٢٣٥ المُثْرَى بنسبة تفوق ٢٠ في المائة في أحد مرافق الإثراء، استخداماً مباشراً في صنع أسلحة نووية، وفقاً لما أُقر في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبناءً على ذلك ينبغي، إخضاع مرافق الإثراء، بما فيها مرافق اليورانيوم العالي الإثراء، إن وجدت للرصد لمنع استخدام المواد في صنع الأسلحة النووية.

أما في حالة البلوتونيوم، فهناك وجهتا نظر مختلفتان عموماً، تذهب إحدهما إلى أنه متى تم إنتاج البلوتونيوم بالتشعيع في قلب المفاعل، ينبغي إخضاع هذا البلوتونيوم للرصد. أما وجهة النظر الأخرى ففحواها أن الحاجة إلى رصد البلوتونيوم تقتصر على الحالات التي يجري فيها فصله عن وقود المفاعلات مشعع في مرفق من مرافق إعادة المعالجة. وتستند وجهة النظر الأخيرة بصورة رئيسية إلى الافتراض بأنه لا يمكن استخدام البلوتونيوم

الذي يحتويه الوقود المشع استخداماً مباشراً في إنتاج الأسلحة النووية - إذ يجب أن يخضع لعملية فصل كيما يصبح مادة يمكن استخدامها بشكل مباشر في صناعة الأسلحة.

وبالإضافة إلى البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء، قد تكون هناك حاجة أيضاً لمناقشة مسألة لمواد الحساسة، كالمواد النووية البديلة والثوريوم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أنشطة أخرى، كاستخلاص المواد الانشطارية من النفايات وفصل المواد الأخرى التي يمكن أن تصنع منها أسلحة، تستحق أيضاً اهتماماً كبيراً في المفاوضات.

وتعتقد اليابان أن نظام التحقق من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي أن يضم ثلاثة عناصر، هي: إعلان الدول الأعضاء عن المواد الانشطارية ومرافق هذه المواد، والتحقق من المواد المعلن عنها، والتحقق من المواد والأنشطة غير المعلن عنها. ومن المفيد، من أجل وضع إطار للمداولات، استخلاص معالم عامة من نظم التحقق، القائمة فعلاً في مجال الحد من الأسلحة. ونرى أن هناك ستة معالم، هي: أولاً، كيفية ضمان صحة الإعلان الأولي واكتماله، وثانياً، كيفية تأمين الضمانات الكافية من عمليات التفتيش الاعتيادية، وثالثاً، كيفية الكشف عن الأنشطة غير المعلن عنها وضمان فعالية عمليات التفتيش، ورابعاً، كيفية حماية المعلومات الحساسة، أي المعلومات السرية في إطار عمليات التحقق، وخامساً، كيفية ضمان فعالية وكفاءة التكلفة وسادساً، كيفية إيجاد نظام تحقق يكون بمقدوره الاستجابة بمرونة للتقدم التكنولوجي. ويجب تحقيق الحد الأمثل من هذه المعالم المترابطة لوضع آلية للتحقق من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وما فتئت المباحثات غير الرسمية تتناول مفهومين متعارضين، هما مفهوم "النهج المركز" و"النهج الشامل أو الموسع". وسيكفل النهج الشامل أقصى الضمانات، إلا أنه قد يترتب عليه تكاليف ضخمة لأداء أعمال لا داعي لها. ونظراً لاتساع مرافق دورة الوقود النووي ومفاعلات توليد الطاقة الموجودة في الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن التكاليف اللازمة لإجراء عمليات التحقق قد تكون كبيرة جداً. ولذلك، ينبغي دراسة هذا النهج دراسة دقيقة من حيث فعالية التكاليف المترتبة عليه.

وقد يكون النهج المركز معقولاً من حيث الكفاءة، بيد أنه يتعين دراسته دراسة دقيقة من حيث الكفاية. ومن شأن ذلك أن يستتبع نهجاً مختلفة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية الموجودة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك الدول غير الحائزة لها. وأود أن أشير إلى نقطة واحدة فقط خلال هذه المرحلة، وهي أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي قبلت بكل من الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي، تعتبر مستوفية لمتطلبات التحقق من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن بين المسائل التقنية الأخرى التي يتعين حسمها، مسألة وقود المفاعلات البحرية. فهذا الوقود يستخدم في الأغراض العسكرية غير التفجيرية، وبالتالي، ينبغي ألا يحظر بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع ذلك، تُصمم العديد من المفاعلات البحرية بحيث تستخدم وقود اليورانيوم عالي الإثراء، الذي يسهل نسبياً تحويل استخدامه إلى الأسلحة النووية. وهذه المسألة بحاجة أيضاً إلى دراسة دقيقة من الناحية التقنية.

وتتعلق المسألة الثالثة بالجوانب التنظيمية والقانونية. ومن الضروري أن تتضمن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منظمة من منظمات التحقق. ومن المؤكد أنه سيكون بإمكان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعب دوراً مهماً في هذا الخصوص، شريطة أن تتوافر لها الموارد المالية اللازمة. على أن مسألة إعادة تنظيمها، كما نعلم جميعاً، هي مسألة سياسية وليست مالية فقط.

وأخيراً، ينبغي أيضاً معالجة مسائل قانونية كمسألة شرط بدء النفاذ.

إن الأمن الدولي مسألة متعددة الجوانب والمصالح والأولويات السياسية متباينة. ومع أن اليابان تولي مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية قصوى، فهي مستعدة لقبول برنامج عمل شامل ملائم، يُجرى فيه التركيز على مسائل أخرى بالتزامن مع هذه المفاوضات.

وعليّ أن أشدد، في نفس الوقت، على أنه ينبغي ألا يسمح لأي حجة بأن تشكل خطراً على خطوة هادفة متعددة الأطراف لها أهمية بالغة في تحقيق الأمن العالمي. ولن تتوافر مقومات البقاء لأية رابطة تكتيكية ما لم تمثل جزءاً أساسياً من المصالح الأمنية المتباينة للمجتمع الدولي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة اليابان على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئيس. كما أود أن أنقل باسم مؤتمر نزع السلاح، تعازينا إلى أسر ضحايا الأحداث المأساوية التي وقعت في جمهورية كوريا.

وأُعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعبر، باسم الاتحاد الروسي، عن أسمى آيات المؤاساة لحكومة وشعب أسر ضحايا الأحداث المأساوية الثلاثة التي وقعت مؤخراً في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وجمهورية كوريا.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة. وأؤكد لكم تعاون وفد الاتحاد الروسي تعاوناً كاملاً معكم. سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة،

لأذكر الجميع بأن روسيا ستعقد اجتماعاً غير رسمي في ٢٥ شباط/فبراير للنظر في وثيقة عمل، هي الوثيقة CD/1679، المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذا الاجتماع مفتوح العضوية. ونحن ندعو رؤساء الوفود وأعضاء مؤتمر نزع السلاح وكذلك الدول التي تتمتع بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح لحضور هذا الاجتماع. زملائي الأعزاء، إننا نعتد على مشاركتكم الفعالة في هذا الاجتماع غير الرسمي. وسوف يعقد يوم الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير، في الساعة ١٥/٣٠ في القاعة ١١، بقصر الأمم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموقر.

السيد باسط (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بمناسبة توليكم لرئاسة هذه الهيئة المهمة وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين.

سيدي الرئيس، أود، باسم حكومة باكستان، أن أتقدم بالشكر إليكم، وإلى مؤتمر نزع السلاح من خلالكم، عما قدمتموه من تعازي بخصوص تحطم الطائرة المأساوي الذي أودى بحياة قائد قواتنا الجوية وبجياة مسؤولين آخرين في القوات الجوية. وسأنقل رسالة التعازي هذه إلى كافة المعنيين في باكستان، بمن فيهم أسر الضحايا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة للرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إسلامي زاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أيضاً أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفدي لكم وتعاونكم الكامل معكم خلال فوضكم بهذه المهمة الشاقة. كما أود أن أتقدم بالشكر والثناء لسلفكم السفير راكيش سود، على مساعيها الهادفة.

وأود أن أعرب بإيجاز عن شكري لكم وللمتحدثين الآخرين الذين قدموا تعازيهم، وأؤكد لكم أنني سأنقل إلى عاصمتي رسائل التعازي هذه التي ستحظى بتقدير كبير.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بياناته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئيس. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود، شأني شأن ممثلي إيران وباكستان، أن أهنتكم أيضاً، باسم وفدي، أي وفد جمهورية كوريا، على توليكم لرئاسة المؤتمر، كما أعرب عن أسمى آيات الشكر والتقدير على عبارات العزاء والمؤاساة التي وجهتموها إلى شعب كوريا. وسنقوم باللازم لنقل رسالتكم إلى حكومتنا وإلى أسر الضحايا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كوريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئيس. هل يرغب أي وفد في التحدث؟

أود أن أدعوكم الآن إلى البت في الطلبين اللذين قدمتهما سلوفينيا ومدغشقر، للمشاركة، بصفة مراقب، في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة، دون النظر فيهما أولاً في جلسة عامة غير رسمية. ويرد هذان الطلبات في الوثيقة CD/WP.530/Add.2، المعروضة أمامكم.

هل أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة سلوفينيا ومدغشقر للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد في التحدث الآن؟ أعطي الكلمة لممثل السنغال الموقر.

السيد كامارا (السنغال) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود، بمناسبة حديثي للمرة الأولى في مؤتمر نزع السلاح أن أهنتكم على تقلدكم منصب رئيس هذا المؤتمر، كما أتمنى لكم ولأعضاء وفدكم النجاح. وأو أن أؤكد لكم أن وفدي لن يدخر جهداً في تقديم دعمه ومساعدته لكم في مهامكم الخطيرة.

كما أود أن أهني وأشكر السيد راكيش سود، سفير الهند، على عمله الرائع خلال فترة رئاسته، وعلى ما بذله من مساعٍ للخروج بالمؤتمر من المأزق الذي يعاني منه حالياً. وأود أيضاً أن أؤكد لكافة الوفود أن وفد السنغال على أتم الاستعداد للتعاون مع الآخرين في النهوض بالعمل المهم للتوصل إلى توافق في الآراء كيما يتسنى للمؤتمر أن يستهل أعماله الموضوعية.

كما أود خلال هذه المرحلة أن أعلن عن تأييدنا للمقترحات والمبادرات التي قدمت في محاولة للخروج بالمؤتمر من مأزقه. وأود أن أنوه بصفة خاصة بالمبادرة المهمة التي قام بها السفير أموريوم وبمبادرة السفراء الخمسة.

وأود أيضاً، قبل أن أختتم كلمتي، أن أقول إننا أصغينا باهتمام كبير للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوبا واليابان، وإننا نعتقد، أن على مؤتمرنا أن يبدأ الأعمال الموضوعية الموكلة إليه. ولا زلنا في مأزق حتى الآن، وقد حان الوقت لأن نعود أخيراً إلى العمل. وبناء على ذلك، أود أن أعرب عن تأييدي لما اتُخذ من مبادرات فعلاً، وأن أتعهد بالدعم الكامل للعملية المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس. هل يرغب أي وفد في التحدث؟ لا يبدو كذلك.

وبهذا نختتم عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر، في يوم الخميس ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المؤتمرات هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

— — — — —